Distr.: General
19 October 2021
Arabic
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**الدورة الخامسة عشرة**

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

## المائدة المستديرة الوزارية: إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية

## الأونكتاد الخامس عشر

### موجز أعدته أمانة الأونكتاد

1- مراعاة للضغوط التي تعاظمت خلال الجائحة باتجاه إعادة تشكيل نظم الإنتاج الدولية لتحقيق الانتعاش وتوطيد القدرة على الصمود، وبالنظر إلى التغيرات في الهيكل الإداري العالمي والإقليمي، والثورة الصناعية الجديدة، وضرورات الاستدامة، نظرت المائدة المستديرة في الوسائل المتاحة لبناء توافق جديد في الآراء بشأن سبل تسخير هذه الاتجاهات لخدمة التنمية وتجنب الآثار السلبية المترتبة عليها.

2- وكان فريق المناقشة في المائدة المستديرة كما يلي: كاتب الدولة البرلماني، الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة، ألمانيا؛ الأمين العام لغرفة التجارة الدولية؛ وزير الدولة للصناعة، وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات، أوغندا؛ والأمينة العامة للأونكتاد.

3- وأبرزت الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاتها الافتتاحية أن التطور المتوقع لسلاسل القيمة العالمية في بيئة التجارة والاستثمار في فترة ما بعد الجائحة ستترتب عليه آثار بالغة في الانتعاش والنمو الشاملين والمستدامين والمرنين.

4- وخلال المناقشة، اتفق أعضاء فريق المناقشة على أنه لكي يكون الانتعاش شاملاً للجميع، لا بد من تحسين مستوى إمداد البلدان الفقيرة باللقاحات. واقترح أحد أعضاء فريق المناقشة أن تعزز القواعد العالمية نقل التكنولوجيا لتمكين هذه البلدان من إنتاج الأدوية الحيوية.

5- وأشار جميع أعضاء فريق المناقشة إلى التعاون العالمي والإقليمي، والالتزام بقواعد التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف، والدفع بصورة منسقة نحو الاستثمار المستدام، والشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها وسائل هامة لاغتنام الفرص التي تتيحها إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب أهمية زيادة مشاركة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في هذه السلاسل، لتعزيز الانتعاش العادل. وذكر بضعة أعضاء من فريق المناقشة أن تحسين مناخ الاستثمار والإدارة أمر هام في سبيل تحرير القدرات الكامنة لهذه البلدان. وشدد أحد أعضاء فريق المناقشة على أن التكامل العالمي والإقليمي لسلاسل القيمة يمكن أن يحسن أيضاً قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، وأن الحكومات يمكن أن تساعد في تعزيز قدرة سلاسل القيمة الموجودة على الصمود بتوفير بيئات مستقرة تسمح للشركات بالتخطيط.



الرجاء إعادة الاستعمال

6- وفيما يتعلق بتصاعد وتيرة إقامة سلاسل القيمة على المستوى الإقليمي، أشار أحد أعضاء فريق المناقشة إلى أن ذلك يتيح فرصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لإحراز تقدم نحو زيادة الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود؛ ويمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تخفّض الحواجز التجارية والاستثمارية على نطاق القارة، وتساعد على تحسين الوصول إلى الأسواق وتخفيف الضغط المرتبط بالإمدادات، وفي هذا الصدد، فإن الاستثمار في اللوجستيات والهياكل الأساسية، فضلاً عن إدخال تحسينات على الحوكمة، أمور محورية في هذا الشأن.

7- واتفق جميع أعضاء فريق المناقشة على أن سلاسل القيمة العالمية تعرضت للإجهاد خلال فترة الجائحة. غير أن بضعة أعضاء من فريق المناقشة أشاروا إلى أن ذلك أظهر أيضاً قدرة النظام على الصمود. وذكر أحد أعضاء فريق المناقشة أن براعة المؤسسات التجارية في التعامل مع حواجز الإمدادات والحواجز اللوجستية وتوجيه القدرات الإنتاجية نحو السلع الحيوية خلال فترة الجائحة، كانت درساً في مرونة المؤسسات التجارية وقدرتها الكامنة على المساهمة في توفير حلول للتحديات العالمية؛ ولا بد لجهات تقرير السياسات من تهيئة البيئة التي تفسح المجال لذلك.

8- وبالإضافة إلى ذلك، أعرب جميع أعضاء فريق المناقشة عن تفاؤلهم إزاء الشواغل المتعلقة بإعادة الأنشطة الإنتاجية إلى الوطن أو تراجع دور سلاسل القيمة العالمية. ولاحظ أحد أعضاء فريق المناقشة أنه حتى في ضوء الحوافز التي تشجع إعادة القدرات التصنيعية إلى البلدان المستثمرة، فإن المنطق الاقتصادي هو القوة التي تدفع إلى حد كبير المؤسسات التجارية نحو الاستمرار في إقامة أعمالها على الصعيد الدولي؛ وستظل سلاسل القيمة العالمية والإقليمية سبيلاً هاماً نحو النمو الاقتصادي والتنمية. وشدد بضعة من أعضاء فريق المناقشة على أهمية قواعد التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف والحوكمة المتعددة الأطراف، وعلى أهمية التقدم المحرز على الصعيد المتعدد الأطراف في تيسير التجارة والاستثمار بالنسبة للمؤسسات التجارية والمستثمرين، مسلطين الضوء على دور الأونكتاد في تحليل السياسات وبناء توافق الآراء وتطوير القدرات في البلدان النامية من أجل التنفيذ العملي.

9- وفيما يتعلق بآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، أشار جميع أعضاء فريق المناقشة، مستشهدين ببيانات الأونكتاد، إلى أن حجم الأغلفة المخصصة للانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة وتوزيعها سيؤثران في الاستثمار العالمي، وأعربوا عن قلقهم إزاء التوزيع غير المتكافئ للإنفاق؛ ويمكن للاستثمار في الانتعاش أن يعزز الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث إنه يستهدف في الغالب القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الهياكل الأساسية ومصادر الطاقة المتجددة والنظم الصحية، ومع ذلك فإن هذا الاستثمار لم يفعل الكثير لسد الفجوة الاستثمارية السنوية المتصلة بالأهداف في البلدان النامية. وذكر أحد أعضاء فريق المناقشة أن هناك حاجة إلى تدابير ملموسة في مجال السياسات العامة للتخفيف من مخاطر تحويل الاستثمار من البلدان النامية إلى مشاريع أقل خطورة في الاقتصادات المتقدمة النمو؛ وقال إن تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية ينبغي أن يقترن بتسهيل الاستثمار في الصناعة، وهو أمر محوري بنفس القدر لنمو القدرات الإنتاجية، ومن الضروري زيادة القدرات الاستيعابية للاستثمار الأجنبي، وتعزيز آليات الحوكمة، وحماية المعايير الاجتماعية والبيئية اللائقة.

10- وفي الختام، لاحظ أعضاء فريق المناقشة أن التمويلات المتأتية من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لن تكون كافية لسد الفجوة الاستثمارية المتصلة بالأهداف؛ وقالوا إنه لا غنى عن الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشدد أحد أعضاء فريق المناقشة على ضرورة أن تكون الحوافز التي تشجع على توليد استثمارات خاصة لتحقيق الأهداف ذات مغزى للتأثير على اعتبارات المخاطر والعائد التي يراعيها المستثمرون؛ وربما تكون تدابير دعم الاستثمار الخارجي حاسمة في تشجيع الشركات على الاستثمار في الخارج.